

# البنك التجاري الكويتي يحتفل بتخريج دفعة جديدة من المتدربين الملتحقين بالبرنامج الصيفي



للمجموعة التخرجية

احتفل البنك التجاري بتخريج الدفعة الثانية من برنامجه التدريبي الصيفي السنوي الخاص بابتداء وأقارب الموقّفين. حيث يهدف هذا البرنامج إلى إطلاع المتدربين من الطلبة والطالبات الدارسين على تقنيات وأسس العمل المصرفي وإكسابهم مهارات التعامل مع الغير، من خلال شغل أوقات فراغهم في عملتهم الصيفية.

وفي هذا الإطار أشار - المدير العام لإدارة الموارد البشرية في البنك التجاري الدكتور - محمد أمين على أهمية هذه البرامج التدريبية - منوهاً أن التجاري قد دأب على برنامج التدريب الصيفي لسنوات عديدة سابقة ضمن إطار مسؤوليته تجاه المجتمع وإيماناً منه بأهمية تدريب الطلبة والطالبات على المهارات المرتبطة بالعمل المصرفي والحصول على المعارف التي تساعد في صقل شخصياتهم وأدائهم في المستقبل.

وقد أبدى الطلبة الخريجين إعجابهم الشديد بالبرنامج ومحتوياته مؤكدين أن الانتماء لهذا البرنامج قد ساهم في إكسابهم مهارات جديدة ومتنوعة في مجال العمل المصرفي وخاصة في التعامل مع الغير - مشيدين بطبيعة العمل في فروع البنك التي وفرت لهم فرصة جيدة للاحتكاك بجمهور العملاء.

# صادرات الخام الكويتي لليابان تتراجع بنسبة 20.7 في المئة

أظهرت بيانات حكومية تراجع صادرات النفط الخام الكويتي إلى اليابان في يونيو الماضي بنسبة 20.7 في المئة ، مقارنةً بالشهر نفسه من العام الماضي لتصل إلى 6.02 مليون برميل أو ما يعادل 201 ألف برميل يومياً مسجلة بذلك تراجعاً للشهر الثالث على التوالي.

وقالت وكالة الطاقة والموارد الطبيعية اليابانية في تقريرها الشهري إن دولة الكويت التي تعتبر خامس أكبر مزود نفط لليابان قدمت نسبة 6.7 في المئة ، من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام.

وأضافت أن إجمالي واردات اليابان من النفط الخام تراجع بنسبة 8.3 بالمئة على أساس سنوي وللشهر الرابع على التوالي ليصل إلى 3.01 مليون برميل يومياً حيث شكلت الشحنات من الشرق الأوسط نسبة 82 في المئة ، من المجموع بتراجع قدره 2.9 في المئة ، عن العام السابق.

ولانّزال للمملكة العربية السعودية أكبر مزود نفط لليابان حيث ارتفعت صادراتها لليابان بنسبة 3.4 في المئة ، عن العام الماضي لتصل إلى 932 ألف برميل يومياً تليها دولة الإمارات العربية المتحدة التي بلغت صادراتها إلى اليابان 767 ألف برميل برميل يومياً بتراجع 14.4 في المئة.

واحتلت قطر المرتبة الثالثة بصادرات بلغت 235 ألف برميل يومياً تليها روسيا التي بلغت شحناتها 214 ألف برميل يومياً.



مشأة نفط كويتية

مصممة حسب الطلب حصرياً لحاملي بطاقاته

# البنك الوطني يقدم رولز رويس فانتوم

يواصل بنك الكويت الوطني حملته الصيفية لهذا العام والتي ستوجّه فائزاً واحداً بسيارة رولز رويس فانتوم مصممة حسب الطلب لأول مرة في الكويت بالإضافة إلى رحلة استثنائية إلى مشاة جود وود في إنجلترا حيث المقر الرئيسي لشركة رولز رويس لينسني للفنان تحديد المواصفات التي يرغبها في تصميم سيارته.

وبإمكان جميع عملاء البنك الوطني البذول في السحب مقابل كل دينار يتم إنفاقه تراكمياً باستخدام بطاقات الوطني الائتمانية وبطاقات الدفع المسبق داخل الكويت، فيما ستتضاعف فرص الفوز إلى ثلاث باستخدام بطاقات الوطني الائتمانية وبطاقات الدفع المسبق إلى جانب بطاقة السحب الآلي خارج الكويت أو عبر الإنترنت.

وما زال بإمكان عملاء البنك الوطني الاستفادة من هذا العرض الذي يستمر لغاية 15 سبتمبر 2014 والدخول في السحب النهائي للفوز بالسيارة والسفر إلى إنجلترا في رحلة مدفوعة التكاليف بالكامل لزيارة مصنع شركة رولز رويس، من أجل اعتشاق عالم رولز رويس الأسطوري وتحديد مواصفات سيارته وتصميمها وفق طلبه. وتشمل الرحلة تذاكر السفر ذهاباً وإياباً والإقامة

في الفندق بالإضافة إلى تأمين المواصلات وإلى مصنع رولز رويس. وقد دأب البنك الوطني سنوياً على تقديم أضخم الحملات خلال موسم الصيف وذلك انطلاقاً من حرصه على مكافأة عملائه بالعروض الحصرية وغير المسبوقة. ومن أبرز الجوائز التي قدمتها حملات البنك الوطني الصيفية مرسيدس SLS وماكلايرين MP4-12C إلى جانب بيت أزيوت الفاخر.

وتتمتع بطاقات الوطني بتغطية واسعة على النطاق العالمي، فهي تعتبر الوسيلة الأكثر سهولة لسياد قيمة المشتريات في الوقت الذي تنتج فيه لحاملها الاستفادة من العديد من المزايا والخصومات والمكافآت المميزة. ويمكن للراغبين بمعرفة المزيد حول هذا العرض الاستثنائي خلال موسم الصيف الاتصال بخدمة الوطني الهاتفية على الرقم 1801801 أو زيارة موقع بنك الكويت الوطني الإلكتروني [www.nbk.com](http://www.nbk.com).

وتعتبر سيارة رولز رويس أكثر السيارات رفاة وفخامة لما تتمتع به من تصميم يدوي دقيق ودقيق بالإضافة إلى أنائها المتفوق. وشركة علي الغانم وأولاده للسيارات هي الوكيل الحصري والموزع المعتمد لمجموعة BMW و رولز- رويس في الكويت.

# أوريدو تطلق خدماتها في ميانمار

أطلقت شركة الاتصالات القطرية «أوريدو» خدماتها في ميانمار حيث نقل نسبة انتشار الهاتف المحمول عن عشرة بالمئة. وتدخل «أوريدو» في منافسة مع شركتين أخريين تعملان في ميانمار. وكانت مجموعة ليتور الرابحة الفائزة بترخيص ثانٍ منح لشركة أجنبية.

وأبدى أكثر من 90 كونسورتيوم وشركة اهتماماً بالزاد الذي أطلقته الحكومة لرخصتين لإقامة شبكات اتصالات في العام الماضي. وفي الشهر الماضي، أعلنت شركة الاتصالات الوحيدة في البلاد إلى الآن، وهي مؤسسة بريد واتصالات ميانمار الحكومية شراكة مع كيه. دي.اي كورب وسوميتوم من اليابان. وقالت الشركتان اليابانيتان إنهما سيستقران نحو ملياري دولار في الشبكة القائمة.

وصرح روس كورمات الرئيس التنفيذي لـ«أوريدو» ميانمار للصحفيين في بانجول العاصمة التجارية لميانمار «قدموا تحدياً حقيقياً للقطاع على مستوى العالم في المزايدة العالمية وجرت منافسة لم يشهد لها قطاع الاتصالات مثيلاً من قبل».

وأضاف أن أوريدو ستقدم خدمات الاتصالات الصوتية والجيل الثالث من خدمات الإنترنت في أكبر ثلاث مدن في البلاد، وهي بانجول وماندالي والعاصمة نايبيداو في البداية. وتابع أن الشبكة ستغطي 25 مليوناً من عدد سكان ميانمار البالغ نحو 60 مليون نسمة، بنهاية العام الحالي وستغطي 97 بالمئة من السكان في غضون خمسة أعوام.

وقالت للخدمة باسم تيلنور هانا كنودسن إن تيلنور ستطلق خدمات الاتصالات الصوتية والإنترنت في سبتمبر في المدن الثلاث الكبرى، وتغطي 90 بالمئة من السكان في غضون خمسة أعوام. وكان قطاع الاتصالات خاضعاً لسيطرة.

# ساهم في تقديم خدمة الدفع الإلكتروني من خلال موقع «واحة الكويت» «بيتك» يدعم المبرة التطوعية البيئية



صمتكو «بيتك» يقدمون الدعم لملتقى المبرة التطوعية

خلال أنشطتها المتعددة ، لما له من أثر إيجابي على المجتمع والبيئة حيث أن فريق الواحة هو مبادرة وطنية تهدف إلى تشجيع صحراء الكويت. وتقدم ممثلو المبرة التطوعية البيئية بالشكر والتقدير لجهود «بيتك» وعطاءاته المتواصلة التي تساهم في خدمة البيئة والمجتمع. وذلك لما لذلك الجهود من أثر حقيقي في النهوض بالمجتمع وحماية أفراد من التلوث ما يمهّد لحياة اجتماعية أكثر قابلية للنمو، وبيئة أكثر احتضناً للمشاركة الاستثمارية التي تيسر بمستقبل اقتصادي واعد.

قام بيت التمويل الكويتي «بيتك» بدعم فريق الواحة التابع للمبرة التطوعية البيئية من خلال مساهماته في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني التي سيتم طرحها في موقع «واحة الكويت» قريباً. وذلك لأهمية طريقة التبرعات التي تحصل عليها المبرة، وتكريساً للمسؤولية الاجتماعية التي يتبنهجها «بيتك» مع كل قطاعات وشرائح المجتمع. ويأتي دعم «بيتك» لجهود فريق الواحة التابع للمبرة التطوعية البيئية والتي تعد أكثر الجهات الداعمة لمهومي الطوع والاهتمام بالبيئة معاً من

# توطين سيارات الأجرة يفتح الباب لتشغيل 60 ألف سعودي



هجرة توطين سيارات الأجرة لتؤتي شوارعنا سريعا

الفصل بين الركاب والسائق. من جهة، أشار الاقتصادي محمد العنقري إلى أن التطبيق الناجح للمشروع سيعتمد أيضاً على عدم رفع التكاليف، معيدا إلى الذكرة العثر وحالة الشغل التي أصابت الشوارع عندما تم التطبيق بشكل عشوائي أدى إلى ارتفاع الأسعار، وتراجع عن مشروع التوطين في ذلك الوقت قبل 10 سنوات الوزير غازي القصيبي برحمه الله. ولما إلى أن ما يحذر من إمكانية النجاح هو اعتماد المشروع في بعض مراحله على التقنية في استءاء سيارة الأجرة واعتماد القائمة على انتظار أي سيارة أجرة لإقحامها من الشارع الذي وجد به.

ودعا إلى ضرورة أن يسبق المشروع تقييم شامل لكل الجارب السابقة، ولا سيما أن العمل بسيارات الأجرة شاق ويطلب ساعات عمل طويلة، ما يؤدي إلى عزوف الكثيرين عنه. وفي الصعيد ذاته، أشار المستثمر في قطاع النقل فهد السالمي إلى أن قطاع الأجرة واجه تحديثات عديدة

رأى خبراء اقتصاديون أن مشروع توطين سيارات الأجرة في السعودية، سيفتح الباب لتوفير وتشغيل أكثر من 60 ألف مواطن سعودي، لكنهم في ذات الوقت أكدوا أن ذلك مرهون بمدى قابلية المواطن للإقبال على تلك الوظيفة. وأشار خبراء إلى أهمية أن يرتبط المشروع بحملة واسعة للتعريف بأهميته وجذواه أبناء الوطن، ألا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وقال رئيس لجنة النقل في غرفة جدة سعيد بن علي البسامي إن الأصداف العامة للمشروع من علي البسامي إن الأصداف العامة للمشروع والمخطط التنفيذي المعد له على الورق أكثر من متميزة، لكن على أرض الواقع هناك تحديات كثيرة، من أبرزها عدم رغبة الكثير من العائلات في ركوب سيارات الأجرة مع سائقين سعوديين.

وأشار إلى ضرورة الاستماع إلى تجارب الكثير من الشركات التي استعانت بمواطنين للعمل على سيارات الأجرة، ورأى أن تجاوز هذه العقبة مرهون بحملة توعية شاملة عن أهمية المشروع بالنسبة للمجتمع وأهمية الانطلاق فيه من أجل توفير وظائف للعاطلين. خصوصاً أنه يتضمن

# تراجع العجز الكلي في مصر بفضل خطط «التقشف»

وساهمت حصلة الحكومة من الصناديق الخاصة في ارتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بنسبة 34 في المئة لتتحقق نحو 18.4 مليار جنيه نتيجة زيادة حصيلة الموارء الجارية من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو 4 مليار جنيه لتصل إلى 14.9 مليار جنيه مقارنة بـ 10.8 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي. أما على جانب المصروفات فقد ارتفعت المصروفات خلال فترة الدراسة بنحو 9.6 في المئة محقة 519.7 مليار جنيه بنسبة 25.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وبموجب التقرير فقد انخفض الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنحو 9.4 مليار جنيه ليحقق 140.7 مليار جنيه ليسجل عجز 101 مليار جنيه مقابل 127.2 مليار جنيه في ضوء عدم إتباع باقي تساويات دعم المواد البترولية الخاصة بالعام المالي بأكمله.

وساهم ترشيد النفقات في انخفاض الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ 0.2 مليار جنيه ليحقق 20 مليار جنيه نتيجة لانخفاض الأموال الملقاة على الماء والإتارة بنحو 12.3 في المئة لتسجل نحو 3 مليار جنيه.

إلى ارتفاع الضريبة على الدخل لتحقق نحو 97 مليار جنيه بزيادة 5.5 مليار جنيه عن العام السابق، وكذلك ارتفاع الحصيلة من ضرائب الممتلكات لتحقق 17.3 مليار جنيه كما ارتفعت حصيلة الجمارك لتحقق 14.3 مليار جنيه بزيادة مليار جنيه.

وأكدت الوزارة أن التحسن الاقتصادي جاء مدفوعاً بارتفاع المنح لتحقق نحو 51.5 مليار جنيه نتيجة زيادة المنح بمبلغ 29.7 مليار جنيه وهو ما يمثل استخدام جزء من مبالغ المنح الخليجية للوردة لدى البنك المركزي وفقاً للقرار الجمهوري رقم 105 لعام 2013، ورود منح نقدية بمبلغ 21 مليار جنيه للعائد بليلج 3 مليارات دولار من دول الخليج.

وأشارت الوزارة إلى ارتفاع أرباح الأسهم المحولة من الهيئة العامة للبترول بنحو 7 مليارات جنيه وارتفاع الأسهم المحولة من البنك المركزي بنحو 1.8 مليار جنيه، وارتفاع الأسهم المحولة من هيئة قناة السويس بنحو 1.4 مليار جنيه خلال الـ 11 شهراً الأولى من العام المالي الماضي.

بدعم الإجراءات التقشفية التي اتخذتها حكومة المهندس إبراهيم محلب، أعلنت وزارة المالية المصرية عن تراجع العجز الكلي في الموازنة خلال الـ 11 شهراً الأولى من العام المالي الماضي 2013/ 2014، إلى 189 مليار جنيه بما يعادل نحو 9.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 204.9 مليار جنيه تعادل 11.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي السابق عليه.

وقالت وزارة المالية المصرية، في تقرير الأداء الاقتصادي لشهر يوليو الماضي، إنها ما زالت تعمل لخروج النتائج النهائية للعام المالي الماضي بأكمله، لكن مؤشرات الأداء الاقتصادي تكشف عن ارتفاع الإيرادات الضريبية والمنح الاستثمارية والذي تزامن مع انخفاض مساهمات تنفيذ الاستثمارات خلال الفترة من يوليو وحتى مايو الماضي. وأضاف التقرير أن حصيلة الإيرادات شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال الـ 11 شهراً الأولى من العام المالي الماضي بنحو 24.5 في المئة إلى 337.8 مليار جنيه لتحقق 16.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأرجعت الوزارة الزيادة المحققة في الإيرادات الضريبية



وزارة المالية المصرية